دراسة صرفية في كتاب (الموجز في النحو) لابن السراج ت (316هـ)

م.م نبيل ابراهيم ارحيم
المديرية العامة للتربية في بغداد/ الرصافة الثانية

التمهيد

يعد كتاب ((الموجز في النحو)) أحد كتب ابن السراج المهمة ، و فيه حرص على أن يخرج بكتاب موجز سهل المأخذ سلس العبارة يتناول فيه الفكرة – نحوية كانت أو لغوية – بعيداً عن التعقيد أو الخلافات التي تخرج الكتاب عن غايته ، كما أن القارئ لكتاب الموجز يرى فيه أن ابن السراج قد اختار مجموعة كبيرة من الآراء التي جاءت في كتابه ((الأصول في النحو)) فقد كان الموجز نسخة مصغرة عن الأصول .

لقد كان ابن السراج أحد العلماء المذكورين بالأدب و علم العربية . المجمع على فضله ونبله وجلال قدره في النحو و الأدب [1].

اسمه

هو محمد بن السري بن سهل [2] ، العلامة [3] ،البغدادي النحوي[4] و السرّاج بفتح السين وتشديد الراء ، هذه النسبة إلى عمل السروج [5] .

لقد أغفلت المصادر التي ترجمت لابن السراج سنة ولادته ، ولكن محققي كتاب الموجز رجحا سنة ولادته بين سنتي 260 – 265 هـ [6]

مكانته العلمية

((قال المرزباني : كان أحدث أصحاب أبي العباس المبرد مع ذكاء و فطنة قرأ عليه كتاب سيبويه)) [7].

و قد قيل في حق ابن السراج ما يدل على علو شأنه و مكانته في النحو:((ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله)) [8]

لقد اجمعت المصادر على أن المبرد هو الشخصية الرئيسة المؤثرة في ثقافة ابن السراج[9] .

ومن تلاميذ أبن السراج الذين أخذوا عنهُ مجموعة من العلماء الاجلاّء الذين تركوا آثاراً واضحة في مجال الدراسات اللغوية و النحوية ، أشهرهم [10] :

1. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) .
2. أبو علي القالي (ت 356 هـ) .

3. أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) .
4. الأزهري اللغوي (ت 370 هـ) .
5. أبو القاسم الامدي (ت 371 هـ) .
6. أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) .
7. علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) .

و قد عُنِيَ ابن السراج بالتأليف فكان حصيلة ذلك أن ترك لنا العديد من المصنفات في علوم شتى ، و لم يصل من هذه الكتب سوى خمسة فقط هي[11] :

1. الاشتقاق : تحقيق د. محمد صالح التكريتي ، مطبعة المعارف – بغداد ، 1973م.
2. الأصول في النحو: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط2، 1407هـ – 1987م .
3. الخط: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، 1979م .
4. العروض : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد الخامس عشر ، 1972 م .
5. الموجز في النحو: تحقيق: مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي مطابع أ. بدران و شركاه، بيروت – لبنان ، 1965 م .

الدراسة الصرفية :

الصرف أو التصريف (لغة) : يأتي في المعجمات العربية على معان متقاربة هي التقلب ، والتغير من حال إلى حال ((قال الليث : تصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة وكذلك تصريف السيول و الخيول و الأمور و الآيات)) [12] .

اصطلاحاً : (وهو علم يتعلق بأبنية أصول الكلمة و ما لحروفها من زيادة وصحة وإعلال و شبه ذلك)) [13] .

يعد كتاب سيبويه أول مؤلف جاء على جل مباحث التصريف، وأشبعها بحثاً، ولم يضف إليه المتأخرون شيئاً ذا بال ، و قد ترجم سيبويه لمباحث التصريف بالعنوان : ((هذا باب ما بنت العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال غير المعتلة و ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به و لم يجيء في كلامهم الا نظيره من غير بابه يسميه النحويون الأوائل بالتصريف والفعل))[14].

وجاء المازني (ت 24 هـ) فكتب كتابه (التصريف) الذي تجلى جهده فيه فكان كتاب المازني قدوةً يحتذى ، و سنةً تنتهج في بابه . كما كان كتاب سيبويه مثلاً يحتذى في النحو[15].

ويأتي بعد تصريف المازني من حيث الأهمية كتاب (المقتضب) للمبرد، الذي تكلم في موضوعات سيبويه نفسها، الا أنه يختلف عنه في ترتيب المباحث اذ بدأ كتابه بالصرف،

وأعقبه ب(النحو). إذ ترجم لمباحث التصريف بالعنوان " و هذه حدود التصريف ومعرفة أقسامه و ما يقع فيه البدل و الزوائد و الحذف و لا بد من أن يصدر بذكر شيء من الأبنية لتعرف الأوزان و ليعلم ما يبنى من الكلام و ما يمتنع بذلك)) [16].

ثم يأتي بعد ذلك كتاب ((الأصول في النحو)) ، و مثله ((الموجز في النحو)) لابن السراج الذي يرى أن التصريف يقع في موضوعات محددة ، هي((الزيادة والابدال والحذف والتغير بالحركة و السكون والإدغام)) [17] ، وابن السراج في عرضه مادة هذه الأقسام لا يخرج عما في ((الكتاب)) لسيبويه ، إذ استقى منه مادته الأساسية ، و لكنه أول من انفرد بذكر أقسام التصريف هذه , إذ لم تعرف هذه القسمة عند من سبقه .

وتتوالى المؤلفات التي أفردت في هذا العلم ، فألف الزجاجي كتابه ((الجمل في النحو))، ثم جاء أبن جني فشرح تصريف المازني في كتاب ((المنصف في شرح تصريف المازني)) ، وألف كتاباً أخر هو ((التصريف الملوكي)) الذي يعد خطوة كبيرة في تطور الصرف ، ثم يأتي ابن الحاجب و مؤلفه ((الشافية)) الذي يعد من أهم كتب الصرف العربي ، إذ جمع فيه معظم ما قيل قبله ، أي منذ سيبويه حتى عصره . و تعد الشافية((نهاية المطاف لقواعد أصول و أحكام علم الصرف ، و بذلك حفظت من قبل طلاب النحو و الصرف و نالت عناية كبيرة من العلماء)) [18] .

و فيما يلي عرض لأهم ما جاء في أقسام التصريف عند ابن السراج .

أولاً : " الزيادة " :

الزيادة " لغة " :النمو ، و كذلك الزُّوادة . و الزيادة خلاف النقصان . زاد الشيءُ يزيدُ زيْداً و زِيدا و زيادة وزياداً و مَزِيداً و مزاداً أي أزداد [19] .

أما **اصطلاحا** : فهي إضافة حرف أو أكثر من حروف الزيادة على الكلمة للحصول على معانٍ أخرى من تلك الكلمة أو الأصل ، و يعرف الحرف الزائد بالاستغناء عنه في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً [20] .

((و هي مما يشترك فيه الاسم و الفعل ، وإما الحروف فلا زيادة فيها لان الزيادة ضرب من التصرف و لا يكون ذلك في الحرف ..... و معنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها)) [21] .

الغرض من الزيادة : حدد أبن السراج أغراض الزيادة بثلاثة أغراض هي [22] :

1. ما زاد لمعنى ، نحو ألف الفاعل ، اذا قلت " ضارب و عالم " و حروف المضارعة .
2. زيادة للإلحاق نحو الواو في كوثر ألحق ببناء جعفر .
3. زيادة للبناء فقط نحو إلف " حمار و رسالة " و واو " عجوز " و ياء " صحيفة " .

حروف الزيادة :-

أجمع النحاة و اللغويون على أن حروف الزيادة عشرة ، و منهم ابن السراج إذ ذكر أن الحروف التي تزداد هي : الهمزة ، والإلف ، و الياء و الواو ، و الهاء ، و الميم ، و النون ، والتاء ، و السين ، و اللام [23] ، و يجمعها في اللفظ قولك " اليوم تنساه" [24]، و قد جمعها ابن مالك أربع مرات بقوله :

هناءٌ و تسليم ، تلا يوم أنسه نهاية مسؤول ، أمانٌ و تسهيل[25]

وفيما يأتي عرض لبعض حروف الزيادة عند ابن السراج:

الهمزة

حدد ابن السراج موضع زيادتها بقوله: " فا ما الهمزة فتزداد للوصل في ابن واضرب، فإذا ألحقت رابعة من أول الحرف فصاعداً فهي زائدة و لا تجعل من نفس الحرف الا بثبت . ولا تزاد الهمزة غير أول إلا بثبت " [26] ويمكن أن نوضح قول أبن السراج الأخير بتحديد سيبويه لمواضع زيادتها بوقوعها أولاً على (أفعل) بقوله ((فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على " أفْعَلَ " و يكون للاسم و الصفة ، فالاسم نحو : أفْكَل ، و أيْدَع ، و أجْدَل . و الصفة نحو: أبيض ، و أسود ، و أحمر))[27].

أما زيادتها في ما عدا ذلك فذكرها بقوله : ((و ذلك قليل فيكون الحرف على " فَعْلى" ، وذلك نحو : ضَهْيا صفة ، و ضَهْيا اسم . و على فُعَائِل نحو : حُطائِط و جُرَائِض)) [28] .

ويرى ابن السراج أن الهمزة ((محال أن تلحق رباعياً أو خماسياً ، لان الزيادة لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها ، و هي من الخمسة أبعد ، فاما ، أولق ، من نفس الحرف ، يدلك على ذلك قولهم : ألَقَ وإنما أوْلَق ، فَوْعَل ، و لولا هذا الثبت لحمل على الأكثر وكذلك الأرْطى ، لانك تقول : اديم مأروط ، و لو كانت الألف زائدة قلت مرْطَى)) [29] .

الواو :

((و تزداد ثانية و ثالثة و رابعة و خامسة . و هي كالياء إذا لحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، و الأربعة بالخمسة ، فهي زائدة في الأسماء و الأفعال التي يشتقون منها ما نذهب فيه ..... و هي لا تزاد أولاً)) [30] . ومثال زيادتها ثانية في : حَوْقَل وثالثة في قُعُود وعَجُوز وقَسْوَر ، و رابعة في بُهلول ، و قرنوة ، و خامسة في قَلَنْسَوَة ، و قَمَحْدُوة ، و نحوهما [31]، أما ((ورنتل)) فالواو من نفس الحرف ، لان الواو لا تزاد أولاً أبداً[32] وهذا ما ذهب اليه ابن جني [33] و ابن عصفور [34].

الهاء :

حدد ابن السراج زيادتها لبيان الحركة وبعد ألف الندبة والنداء نحو : واغلاماهْ و يا غلاماه [35] فزيادتها لبيان الحركة أكده سيبويه بقوله :((وأما الهاء فتزداد لتبين الحركة))[36] و

ذكر أبو علي الفارسي أن الهاء ((تزداد في الوقف نحو : كِتابيهْ ، و حِسابيهْ و كيفَهْ ..... فاذا أدرجت سقطت))[37] . بينما نفى ابن الحاجب زيادة هاء الوقف قائلاً: ((هاء الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن يعد من حروف الزيادة كما لا تعد الياء و اللام زائدة في قولك بزيد و لزيد ، وإنما عدت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء ، فأشبهت تاء التأنيث فكما عدت تاء التأنيث عدت هذه)) [38] . و عدم كون هاء الوقف من حروف الزيادة أمراً أكده أبو حيان الأندلسي بقوله : ((قيل تزداد في الوقف و ليس بجيد لانها لم تزد في بنية الكلمة))[39] .

النون :

و تزداد النون في ستة مواقع: [40]

1. أولاً في ((نَفْعل)) .
2. ثانياً في ((عَنْسَل)) .
3. ثالثاً في ((قَلَنْسوة)) .
4. رابعاً في ((رَعْشَن))
5. خامساً في ((فَعْلان)) ك ((عَطْشان)) و نحوه .
6. سادساً في ((زعفران)) .

و يؤكد ابن السراج عدم الحكم بزيادة النون الا بثبت . ((فالعنسل)) يرى فيها أن النون زائدة لأنهم يريدون به العُسول)) [41] و هو بذلك موافق لرأي سيبويه .[42]

ثانياً ((الإبدال)) :

لغة :-

((أبدل الشيء من الشيء و بدّله : تَخِذه منه بدلا. و أبدلت الشيء بغيره، و بدّله الله من الخوف أمناً ، وتبديل الشيء تغييره ..... و الأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله و الأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر))[43] .

اصطلاحاً

إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة[44] ، إما ضرورة ،وإما صنعة واستحساناً [45] .

حروف الإبدال

قال ابن السراج في موجزه : ((الثاني من القسم الأول و هو الإبدال لغير الإدغام ، وهي أحد عشر حرفاً ، ثمانية منها من الحروف الزائدة و ثلاثة من غيرهن . الهمزة ، و الألف، و الياء، و الواو، و التاء، و الدال، والطاء، والميم، والجيم، والهاء، والنون)) [46] .

و هي حروف البدل نفسها عند سيبويه و المبرد و إبن جني و ابن يعيش [47]. و ذهب السيرافي إلى أنها أربعة عشر حرفاً بزيادة الصاد و الزاي و شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث [48]. و هي عند الرماني أربعة عشر حرفاً أيضاً بزيادة الصاد والزاي واللام [49] .

و يرى ابن عصفور أنها أثنتا عشر حرفاً جمعها بعبارة ((اجد طويت منهلاً)) بزيادة اللام فقط[50] . و ذهب الزمخشري الى أن حروف البدل خمسة عشر حرفاً بزيادة السين والصاد واللام و الزاي جمعها بعبارة ((استنجده يوم صال زط)) [51] . وهي عند ابن مالك تسعة أحرف جمعها بعبارة ((هدأت موطيا)) [52] .

ومهما أُختلف في عدد الحروف عند العلماء ،فإن الأساس في جميعها ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ، و ابن السراج من بعدهما .

و في ما يلي عرض لبعض حالات حروف الإبدال عند ابن السراج :

أبدال الواو

قال ابن السراج((الواو تبدل من الياء إذا تمكنت و أنضم ما قبلها نحو "مُوقِن و مُوسِر))[53] فالأصل هو مُيقن ومُيْسر، فأبدلت واواً من اجل الضمة [54]. كما ان الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها تقلب ياء ، نحو : ميزان و ميعاد فاصلهما الواو لأنه من الوزن و الوعد [55] .

و ذكر ابن السراج إن الواو تبدل من الياء و هي ((عين في فُعلى و ذلك قولهم : الكُوسى والطُوبى و هو من الكَيْس و الطّيب)) [56] .

وقال ابن يعيش في هذه المسألة ((طوبى, الواو فيه مبدلة من الياء لأنه فُعلى من الطيب قلبوا ياءه واواً للضمة قبلها مع سكونها و مثله الكُوسى و هو مؤنث الاكيس كالأفضل و الفضلى وهو قياس عند الأخفش و شاذ عند سيبويه ، لان سيبويه يبدل من ضمة التاء في هذا الضرب كسرة لتصح الياء مفرداً كان أو جمعاً و الأخفش لا يرى ذلك))[57].

اذن هي " طوبى " عند الأخفش ، و " طيبى" عند سيبويه على وفق ما يراه ابن يعيش ، لكننا نجد في ((الكتاب)) لسيبويه ما يناقض هذا الرأي .

إذ جاء في باب ((ما تقلب فيه الياء واواً)) ، قوله ((ذلك فعلى إذا كانت اسماً . وذلك: الطوبى ، والكوسى))[58] . و على وفق ما جاء في " الكتاب " ، فإن ابن السراج قد وافق سيبويه في هذه المسألة .

إبدال الطاء :

وتبدل الطاء من التاء في صيغة " افتعل " اذا كان قبلها ضاد أو طاء كقولهم : " اظْطَلَم وهو مُظطلم" ، وأضْطجع و هو مُضطَجِع .وفي ((ظلم)) ثلاث لغات : اطّلَمَ و اظّلَمَ و اظْطَلَم هذا ما ذهب إليه ابن السراج [59] .

و علة الإبدال في ذلك ، انه لما كانت فاء " افتعل " احد الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ، وهي حروف مجهورة مطبقة و التاء مهموسة لا إطباق فيها اختاروا حرفاً مستعلياً من مخرج التاء ، و هو الطاء فجعل مكان التاء ، لأنه مناسب للتاء في المخرج و الصاد و الضاد والظاء في الإطباق [60] .

إبدال الميم :

أشار ابن السراج إلى أن النون الساكنة تبدل ميماً إذا وليها الباء ،وذلك بقوله :((الميم أبدلت من النون الساكنة التي بعدها باء،يقولون : العنْبَر،الكتابة بالنون واللفظ بالميم، وشنْبَاء مثله.... [61]

وعلة ذلك أن ((النون حرف ضعيف رخو يمتد في الخيشوم بغنة و الباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة و إذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء خرجت من حرف ضعيف إلى حرف يضاده و ينافيه وذلك مما يثقل, فجاءوا بالميم مكان النون لأنها تشاركها في الغنة وتوافق الباء في المخرج لكونهما من الشفة فيتجانس الصوت بهما و لا يختلف))[62] .

وهو ما ذهب إليه الدرس الصوتي الحديث عند معالجة الكلمات "أنْبئهم " و " منْ بعد" , إذ قال الدكتور إبراهيم أنيس ((... فوجود الباء في هذا النوع من الأمثلة استلزم انتقال النون من مخرجها إلى مخرج الباء ، و ترتب على هذا الانتقال أن استبدل بالنون صوت نظير لها في المخرج الجديد ، و أقرب أصوات هذا المخرج الجديد إلى النون هو " الميم " لان كلا منهما من الأصوات الشبيهة بأصوات اللين ، فضلاً على أن النون و الميم صوتان أنفيان [63].

ثالثا : ((الحذف)) :

الحذف ((لغة))

حَذَفَ الشيءَ يحذفه حذفاً : قطعه من طرفه ،..... و حذفُ الشيء إسقاطه [64] .

اصطلاحا :

هو تغيير يطرأ على بنية الكلمة بحذف بعض حروفها [65] .

لقد كان حديث ابن السراج عن الحذف موجزاً، و لكنه يمكننا و مع هذا الإيجاز أن نلمح اللبنات الأساسية للحذف ، و يمكننا معرفة ذلك من خلال الأمثلة الآتية :-

1. ذهب ابن السراج إلى أن الواو التي هي " فاء " فعل ماض ثلاثي مفتوح أو مكسور العين أذا كانت أولاً نحو وَعَدَ – يَعِد ، فإنها تحذف لوقوعها بين ياء و كسرة ، لان مضارع " فَعَلَ – يَفْعل "[66] . و يمكن أن نوضح هذه القاعدة بالطريقة الآتية :

وَعَدَ ((فَعَلَ)) ←— يَوْعِد ((يَفْعِل)) استثقال الواو بين الياء و الكسرة فحذفت الواو ←— يَعِد

أما إذا كان الماضي ك "وَجِل " جاء المضارع عل " يفْعَل " فتثبت الواو، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة [67] . وقد قال سيبويه في ذلك:((..... فلما كان كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى

قالوا : ياجَل و يَيْجَل ، كانت الواو مع الضمة أثقل ، فصرفوا هذا الباب إلى يَفعِل ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء و كسرة ، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها ..... ,وقالوا: وَجِلَ – يَوْجَل وهو وَجِلٌ فأتموها،لأن لا كسرة بعدها فلم تحذف، فرقوا بينها وبين يفعل))[68]

ويمكننا توضيح كلام سيبويه بالاتي :

وَعَدَ ((فَعَلَ)) ⟵ يَوْعُد ((يَفْعُل)) لثقل الواو و الضمة قلبت إلى ⟵ يَوْعِد ((يَفْعِل)) استثقال الواو بين الياء و الكسرة أدى إلى حذف الواو ⟵ يَعِد .

و مع ذلك فأن ابن السراج و إن لم يشر إلى استثقال الضمة مع الواو– التي أشار إليها سيبويه – فان النتيجة واحدة و هي استثقال الواو بين الياء و الكسرة , ما يؤدي إلى حذفها . وهذا ما ذهب إليه البصريون إذ جاء في الإنصاف : ((ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو يَعد ويَزِن ، انما حذفت للفرق بين الفعل اللازم و المتعدي . و ذهب البصريون إلى أنها حذفتين ياء و كسرة ..... و ذلك لان اجتماع الياء و الواو والكسرة مستثقل في كلامهم))[69] .

2. ((تحذف الواو من المصدر فتقول : وَعَدْتُ عِدَةً و هو فِعْلَة ، و الهاء لابد منها و إذا لم تأت بالهاء لم تعل)) [70] . و يرى ابن السراج أن ((قولهم : تَوْسِعَة وتَوْدِيَة فصحّا لأنهما اسمان ، و كذلك وِجْهَة ، إذا لم يُرد بها المصدر ، و أريد الاسم فقط))[71] .

و قال ابن السراج في أصوله : ((و هذا عندي – أعني – وجهةٌ لم يجيء على الفعل و الواو تثبت في الأسماء، قالوا: وِلْدَة ،وقالوا أيضاً لِدَة ، كعِدَة ، فالاسم وِعْدَة – والمصدر: عِدَة))[72] .

اي ان الكلمات " وِعْدَة– وِجْهَة – وِلْدة " أسماء لثبوت الواو فيها،أما " عِدة – جِهة – لِدة مصادر لحذف الواو منها .

رابعاً ((التَحويل و النقل)) :

التحويل و النقل ((لغة)) : تحويل الشيء من موضع إلى موضع [73]

أما اصطلاحا : فهو نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله و أبقاؤه ساكناً بعد النقل [74] مثل ((يَقُوْل : أصله يَقْوَل. نقلت حركة الواو إلى القاف قبلها وكذلك يَبِيْع أصله : يَبْيِع، نقلت حركة الياء التي هي الكسرة إلى الباء قبلها .وهذه العملية الصرفية سماها سيبويه ب" الحذف و الإسكان "[75] وسماها ابن السراج ب "التحويل و النقل "[76] و سماها بعضهم" التغير بالحركة و السكون"[77] و " الإعلال بالنقل "[78] ، و سميت – أيضاً – ب " الإعلال بالتسكين "[79] .

وقد قسم ابن السراج هذا النوع من الإعلال على ضربين : فعل و اسم جار على فعل :

1. في الضرب الأول – و هو الفعل – قال ابن السراج ((اعلم أنهم يغيرون مما اعتلت عينه إذا قالوا فَعَلْتُ . فان كانت من ذوات الواو ، نقلت إلى فَعُلْتُ نحو : قَالَ ثم تقول : قُلْتُ ، قَامَ

وقمْت . و إن كان من ذوات الياء نقلت إلى فعِلت نحو : بِعْت ، تحول الضمة في فعُلت إلى الفاء والكسرة في فَعِلْت إلى الفاء أيضاً، فتسقط الياء والواو لسكونهما وسكون ما بعدهما))[80]

و يمكننا أن نبين رأي ابن السراج على النحو الآتي :-

قَالَ ((فَعَلَ)) ⟵ قَوُلْت " فَعُلْت " ⟵ قُوْلْت ((تنقل الضمة إلى القاف)) ⟵ قُلْتُ تسقط الواو لسكونها و سكون ما بعدها . (هذا اذا كان الفعل من ذوات الواو) .

بَاَعَ ((فَعَلَ)) ⟵ بَيعْتُ " فَعِلْتُ " ⟵ بِيْعْت ((تنقل الكسرة إلى الباء))⟵ بِعْتُ تسقط الياء لسكونها و سكون ما بعدها . (هذا إذا كان الفعل من ذوات الياء) .

و الواضح من الأمثلة السابقة ، أن الإعلال بالنقل و الحذف يطّرد في الفعل الماضي الأجوف عند إسناده إلى الضمير المتحرك . أما الفعل المضارع الذي اعتلت عين الماضي منه أي (الفعل الأجوف) مثل "يَقُول" و "يَخَاف فالأصل فيهن هو " يَقْوُل " و " يَخْوَف "ففي الفعل الأول نقلت حركة حرف العلة – الضمة – إلى الساكن الصحيح قبله ، و نقلوا الفتحة في " يَخْوَف " إلى الخاء و قلبت الواو ألفاً[81] .

ويلاحظ أن الفعل (يقول) حصل فيه إعلال بالنقل فقط ، أما ((يخاف)) ، فقد حصل فيه إعلال بالنقل و القلب .

2. الضرب الثاني ((الأسماء المعتلة الجارية على أفعالها)) ومن أبرز القضايا التي اشار إليها ابن السراج في هذا النوع من الإعلال هو الإعلال في أسم المفعول والمصادر . إذ قال ابن السراج في ذلك : ((..... و يعتل مفْعَول أيضاً ، فتقول في بِيْعَ مَبِيْع و في هِيْبَ مَهِيب. وكان الأصل مَبْيُوع ، فنقلت الحركة من الياء إلى الباء وأبدلتها كسرة لتصح الياء، فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما و نقول في مَفْعُول من القول مَقُول ، و كان الأصل مَقْوُول فنقلت الحركة و اجتمع ساكنان فحذف أحدهما)) [82] .

وابن السراج في حديثه عن حذف أحد الساكنين لم يوضح أهوالمحذوف عين المفعول ، أم واو المفعول على الرغم من الاختلاف في هذه المسألة. وبعد العودة الى كتاب الاصول في النحو وجدنا أن ابن السراج ذكر الرأيين كليهما – أي حذف عين المفعول و واوه – لكنه لم يرجح أحدهما فعن حذف واو المفعول نقل ابن السراج قول الخليل في ذلك ((قال الخليل : فحذفت واو المفعول و كانت أولى بالحذف لأنها زائدة و كذلك مقول))[83] . وقد ذهب سيبويه مذهب الخليل في ذلك[84] . وعزا ابن السراج إلى الأخفش قوله أن المحذوف عين الفعل و الباقية واو المفعول [85] . ثم نقل محاورة حصلت بين المازني و أبي الحسن الأخفش في هذه المسألة هي : ((قال المازني:فسألته عن "مَبِيْع" فقلت : الا ترى أن الياء في" مبيع " ياء. ولو كانت واو مفعول كانت مبوع ، فقال : إنهم لما سكنوا ياء مبيوع ، و ألقوا حركتها على الباء انضمت الباء، و صارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن

لزمت الباء الكسرة للياء التي حذفتها فوافقت واو مفعول الباء مكسورة فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو " ميزان " ياء للكسرة)) [86] . ثم قال المازني بعد هذه المحاورة : ((وكلا القولين حسن جميل ، قال : و قول أبي الحسن أقيس[87]. و ابن السراج في عرضه هذه الآراء لم يرجح أحد الرأيين و لعله في ذلك استحسن القولين كليهما ، كما استحسنهما المازني .

و ذهب ابن جني مذهب المازني والأخفش [88] ، وذهب الرضي إلى أن مذهب الأخفش موافق للقياس[89] ، في حين يرجح ابن الشجري [90] و ابن مالك [91] رأي سيبويه و الخليل .

و إن اختلفت الآراء في ذلك فإن النتيجة واحدة هي ((مبيع)) سواء أكان المحذوف عين المفعول أم كان واوه .

خامساً ((الإدغام))

الإدغام (لغة): إدخال حرف في حرف . يقال : أدغمت الحرف و أدغمته على افتعلته و الإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب . و أدغم الفرسُ اللجامَ : أدخله في فيه ،..... [92] .

اصطلاحاً : عرّف ابن السراج الإدغام : ((وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما و لا وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ، إلا ترى أن كل حرف شديد يقوم في العروض والوزن مقام حرفين، الأول منهما ساكن)) [93]

ومن تعريفه للإدغام ، نراه لا يخرج عن تعريف النحاة له [94] . والغرض من الإدغام هو ((طلب التخفيف لأنه ثقل عليم التكرار، العود إلى حرف بعد النطق به))[95] ، و الإدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين [96] . و قد استخدم ابن السراج مصطلح الإدغام بالتشديد و التخفيف [97].

أنواع الإدغام عند ابن السراج :

قال ابن السراج عن باب الإدغام : ((اعلم إن الإدغام يجيء في الكلام على نوعين : أحدهما إدغام حرف في حرف يتكرر ، والآخر إدغام حرف في حرف يقاربهـ)) [98] . و المفهوم من كلامه أن الإدغام يقسم عنده على قسمين :

1. إدغام الحرفين المثلين أو المتماثلين .
2. إدغام الحرفين المتقاربين .

ويقصد بالمتماثلين ، ما اتفقا مخرجاً و صفة نحو " شَدّ " ، و بالمتقاربين ما تقاربا مخرجاً وصفة نحو : وبعد ذّلك[99]. في حين نجد علماء القراءة يقسمون الإدغام على قسمين :إدغام صغير ، وإدغام كبير [100] . فالإدغام الكبير. هو : ((ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء أكانا مثلين أم متجانسين أم متقاربين))[101]. أما الإدغام الصغير ، فهو ((عبارة عما إذا كان الحرف الأول منه ساكناً)) [102].

ويرى ابن السراج وجوب إدغام الحرفين المثلين اوالمتماثلين إذا سُكن أولهما و تحرك الثاني ، سواء أكانا في كلمة واحدة ، نحو فرّ، ردّ ، أم في كلمتين الاول منهما ساكن و الثاني متحرك ، نحو :لم يقلْ لَك [103].

أما عن جواز الإدغام فقد قال ابن السراج : ((فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء ، إذا كانا منفصلين أن يتوالى خمسة أحرف متحركة فصاعداً ، وذلك نحو : جَعَلَ لَكَ و فَعَلَ لَبيدُ ، لك أن تدغم و لك أن تبين)) [104] .

وهو بذلك متابع لكل من سيبويه و المبرد إذ قال سيبويه : ((فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً))[105] في حين قال المبرد:((وكلما كثرت الحركات في الكلمتين ازداد الإدغام حسناً و ذلك قولك " جعلّك" ، وإن شئت قلت : جَعَلَ لَكَ))[106]

وقد ذكر ابن السراج مواضع عدة يمتنع فيها إدغام الحرفين المتماثلين منهما :-

أ- إذا كان الحرفان المتماثلان في اسم على وزن " فَعَلٌ " مثل" طَلَلٌ "وشَرَرٌ [107] . فيمتنع الإدغام و ذلك لخفة الفتحة عليها [108] .

ب- إذا كانت الكلمة ملحقة ، ((و الملحق يظهر فيه التضعيف نحو : مَهْدَدَ و جَلْبَبَه ، فمهدد ملحق بَجعْفَر ، و جَلْبَبَه ملحق بدَحْرَجَه))[109] لان ذلك يؤدي إلى اختلال بين حركات وحروف الملحق وحروف الكلمة المدغمة فلو أدغمت الدال في الدال في كلمة " مَهْدَد " و قيل "مهدّ " لأدى ذلك إلى اختلال التقابل بين حروف هذه الكلمة و حروف ما الحق به و هي "جَعْفَر" من جهة الحركات و السكنات .

ج- إذا التقى الحرفان المتماثلان في كلمتين منفصلتين ، و كان الحرف الأول ساكن ، فحينئذٍ لا يجوز الإدغام ،لأنه لا يلتقي ساكنان [110] . و ذلك قولك : ابْنُ نُوحٍ ، و اسمُ مُوسى ، لكنك إن شئت أخفيت و تكون بزنة المتحرك [111] .

د- منع ابن السرج الإدغام في الهمزتين قائلاً ((و الهمزتان ليس فيهما إدغام))[112] في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرئ أباك [113] . و قال سيبويه في هذه المسألة ((و زعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب ، و هو رديء))[114].

نتائج البحث

يمكننا ان نلخص نتائج البحث بالنقاط الاتية :

1- تتجلى عناية ابن السراج بالتصريف بتقسيمه على خمسة اقسام هي : الزيادة , والابدال , والحذف , والتغير بالحركة والسكون أي " التحويل والنقل " , والادغام . وبذلك يعد ابن السراج اول من انفرد بهذه القسمة اذ لم تعرف هذه القسمة عند من سبقه .

2- نلاحظ ان ابن السراج في" الموجز" لا يدخل في صميم المسائل الخلافية او يفضل رأيا على اخر، لانه اراد من مؤلفه ان يخرج بحلة تغلب عليه الصفة التعليمية الميسرة للمبتدئين بدراسة النحو .

3- لعل اغفاله ذكر اسماء المصادر التي نقل عنها ابن السراج يعود الى ابتغائه اخراج كتاب سهل المأخذ , مختصراً يصلح للتعليم , لما في ذلك من خدمة للعربية ومتعلميها .

الهوامش

[1] – ينظر : وفيات الأعيان (ابن خلكان) 462/3

[2] – ينظر : معجم الأدباء (ياقوت الحموي) 17/ 197، وفيات الأعيان 3 / 462

[3] – طبقات النحاة اللغويين ، (ابن قاضي شهبة الأسدي) 115 .

[4] – ينظر : الوافي بالوفيات (الصفدي) 3 / 86

[5] – اللباب في تهذيب الأنساب (ابن الاثير الجزري) 2/ 111

[6] – ينظر : الموجز في النحو (ابن السراج) – مقدمة التحقيق – 6

[7] – معجم الادباء 197/17

[8] – معجم الادباء 197/17، و ينظر: بغية الوعاة (السيوطي) 109/1

[9] – .ينظر : معجم الأدباء 197/17 ، و بغية الوعاة 109/1

[10] – ينظر : الأصول في النحو (ابن السراج) – مقدمة التحقيق – 1 / 13- 14

[11] – ينظر : البحث الصوتي عند أبن السراج (علي خليف اللامي – رسالة ماجستير) 8 .

[12] – تهذيب اللغة (الازهري) مادة ((صرف)) 12 / 162 .

[13] – تسهيل الفوائد (ابن مالك) 201 . و ينظر : همع الهوامع (السيوطي) 6/ 268

[14] – الكتاب (سيبويه) 4 / 242

[15] – ابو عثمان المازني و مذاهبه في الصرف و النحو (رشيد عبد الرحمن العبيدي) 106 .

[16] – المقتضب (المبرد) 35/1 .

[17] – ينظر : الأصول في النحو : 3/ 321 ، و الموجز 144

[18] – أبو عثمان المازني و مذاهبه في الصرف و النحو 106

[19] – لسان العرب (ابن منظور) مادة ((زيد)) 198/3

[20] – ينظر : النحو الوافي (عباس حسن) 748/4.

[21] – شرح المفصل (ابن يعيش) 141/9 .

[22] – ينظر : الموجز 144، و الاصول 231/3 .

[23] – الموجز 144، و ينظر : الكتاب 235/4 ، و المقتضب 56/1 .

[24] – الموجز 145 ، و ينظر : الاصول 232/3

[25] – شرح الكافية الشافية (ابن مالك) 2032/4-2033

[26] – الموجز 145 .

[27] – الكتاب 245/4

[28] – الكتاب 248/4

[29] – الأصول 232/3

[30] – الموجز 146/145

[31] – ينظر : الاصول 236/3

[32] – الاصول 236/3

[33] – ينظر : المنصف في شرح تصريف المازني (ابن جني) 171/1

[34]– ينظر: الممتع في التصريف (ابن عصفور) 292/1
[35] – ينظر : الموجز146
[36] – الكتاب 236/4
[37] – التكملة (أبو علي الفارسي) 560
[38] – الإيضاح في شرح المفصل (ابن الحاجب) 387/2– 388 .
[39] – ارتشاف الضرب من لسان العرب (أبو حيان الاندلسي) 106/1 .
[40]– ينظر : الموجز 146 ، و الأصول 238/3–239 .
[41]– ينظر الموجز 146
[42] – ينظر : الكتاب 350/2 .
[43] – لسان العرب مادة ((بدل)) 48/11
[44] – الإبدال (أبو الطيب اللغوي) 9/1
[45] – شرح المفصل 7/10
[46] – الموجز 149
[47] – ينظر : الكتاب 237/4 – 241 ، و المقتضب 61/1– 65 شرح الملوكي 213، و شرح المفصل 8/10 .
[48] – ينظر : شرح الشافية (الرضي الاستراباذي) 199/3
[49] – ينظر شرح المفصل 253/2 .
[50] – ينظر : شرح الشافية 199/3 .
[51] – ينظر : شرح المفصل 8/10 .
[52] – ينظر : الممتع في التصريف 319/1
[53] – الموجز 155
[54] – ينظر : الأصول 266/3 .
[55] – ينظر : شرح المفصل 30/10
[56] – الموجز 155 .
[57] – شرح المفصل 30/10– 31
[58] – الكتاب 364/4 .
[59] – ينظر: الموجز 157 – 158 .
[60] – ينظر: شرح الشافية 226/3 ، و الممتع في التصريف 360/1 .
[61] – الموجز 158.
[62] – شرح المفصل 34/10 .
[63] – الأصوات اللغوية (إبراهيم انيس) 186
[64] – لسان العرب مادة (حذف) 39/9 – 40 .
[65] – عمدة الصرف (كمال إبراهيم) 228 .
[66] – ينظر : الموجز 160 .
[67] – ينظر : الموجز 160 .
[68] – الكتاب 52/4– 53 .
[69] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين (أبو البركات الانباري)" م 112 " 782/2– 783
[70] – الموجز 160 .
[71] – الموجز 160 .
[72] – الأصول 276/3 .
[73]– ينظر لسان العرب مادة ((حول)) 187/11 و مادة ((نقل)) 674/11 .
[74]– ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2/ 571.
[75] – ينظر : الكتاب 345/4 ، 348 .

[76] – ينظر: الموجز 161 و الاصول في النحو 277/3 .
[77] – ينظر : شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) 444
[78] – ينظر : الممتع في التصريف 425/2 .
[79] – ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية (عبد الصبور شاهين) 196 .
[80] – الموجز 161 .
[81] – ينظر: الموجز 161– 162 .
[82] – الموجز 163 .
[83] – الاصول 283/3 .
[84] – ينظر : الكتاب 348/4 .
[85] – ينظر: الأصول 283/3 .
[86] – الأصول 283/3 .
[87] – الأصول 283/3
[88] – ينظر : المنصف 298/1 .
[89] – ينظر : شرح شافية أبن الحاجب 147/3 .
[90] – ينظر الأمالي الشجرية (ابن الشجري) 11/2
[91] – شرح الكافية الشافية 2141/4 .
[92] – لسان العرب مادة ((دغم)) 203/12 .
[93] – الأصول 405/3.
[94] – ينظر: المقتضب : 197/1 . ، و ارتشاف الضرب 163/1
[95] – شرح المفصل 121/10.
[96] – شرح المفصل 121/10 ، و ينظر شذا العرف في فن الصرف (احمد الحملاوي) 153 .
[97] – ينظر : الموجز 168 .
[98] – الموجز 168
[99] – ينظر : تقريب النشر في القراءات العشر(ابن الجزري) 9
[100] – ينظر : الأقناع في القراءات السبع (ابن الباذش) 195/1، 238 .
[101] – النشر في القراءات العشر(ابن الجزري) 274/1
[102] – النشر في القراءات العشر 275/1 .
[103]– ينظر : الموجز 169 .
[104] – الموجز 170
[105]– الكتاب 206/1
[106] – المقتضب 206/1
[107] – ينظر : الموجز 169 .
[108] – ينظر : المقتضب 1/ 200.
[109] – الموجز 169 .
[110] – الموجز 170.
[111] – ينظر : الأصول 411/3
[112] – الموجز 171.
[113] – الأصول 413/3 .
[114] – الكتاب 4/ 443 .

المصادر و المراجع

1. الإبدال: أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي ت351هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق ، 1379هـ- 1960م .
2. أبو عثمان المازني و مذاهبه في الصرف و النحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، 1389هـ- 1969 م .
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الاندلسي ((محمد بن يوسف ت 745هـ))، تحقيق . مصطفى النماس ، مطبعة النسر الذهبي القاهرة ط1 ، 1404هـ- 1984 م .
4. الاشتقاق : ابن السراج ((أبو بكر محمد بن سهل ت 316 هـ)) ، تحقيق د.محمد صالح التكريتي ، مطبعة المعارف بغداد ، ط1 ، 1973 م .
5. الأصوات اللغوية : أبراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط5 ، 1975 م .
6. الأصول في النحو: أبن السراج (ابو بكر محمد بن سهل ت316 هـ) تحقيق، د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط2 ، 1407 هـ-1987 م.
7. الإقناع في القراءات السبع : أبن البادش ((ابو جعفر أحمد بن علي بن أحمد ت 540هـ))، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط1 ، 1403هـ.
8. الأمالي الشجرية : ابن الشجري ((ابو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ت542هـ)) ، دار المعرفة للطباعة و النشر بيروت ، د. ت .
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ((أبو البركات الانباري ت577 هـ)) ، تحقيق . ومحمد محي الدين عبد الحميد ، 1982 م .
10. الإيضاح في شرح المفصل :أبن الحاجب ((أبو عمرو عثمان بن عمر ت646هـ))، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد، 1982م.
11. البحث الصوتي عند ابن السراج : علي خليف حسين اللامي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1998 م .
12. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة : السيوطي ت 911 هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، ط1 ، 1964 م .
13. تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد : ابن مالك ((أبو عبد الله محمد جمال الدين ت672هـ)) تحقيق . محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة ، 1387هـ - 1967 م.

14. تقريب النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ((محمد بن علي بن يوسف شمس الدين ابو الخير ت 833 هـ)) ، تحقيق . إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة ، ط1 ، 1961 م .
15. التكملة : أبو علي الفارسي ((الحسن بن أحمد ت 377هـ)) ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان ، مطابع دار الكتب للطباعة و النشر – جامعة الموصل ، 1981 م.
16. تهذيب اللغة : الأزهري ((أبو منصور محمد بن أحمد ت 370 هـ)) ، الجزء الثاني عشر ، تحقيق ، أحمد عبد العليم البردوني ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة .د.ت .
17. الخط : ابن السراج ت 316 هـ ، تحقيق .د. عبد الحسين الفتلي ، مجلة المورد ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، 1396 هـ – 1979م .
18. شذا العرف في فن الصرف : أحمد الحملاوي ، مكتبة النهضة العربية ، مطبعة الراية – بغداد ، 1988 .
19. شرح ابن عقيل على ألفية أبن مالك : أبن عقيل ((بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمذاني ت 769 هـ)) تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة – مصر ، ط 14 ، 1384 هـ – 1964 م .
20. شرح شافية ابن الحاجب : الرضي الاستراباذي ت 686 هـ ، تحقيق . محمود نور الحسن ، محمد الزفزاف ، و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1395 هـ – 1975 م.
21. شرح الكافية الشافية : ابن مالك ت 672 هـ ، تحقيق . د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1402 هـ– 1982 م .
22. شرح المفصل : ابن يعيش ((موفق الدين يعيش بن علي ت 643 هـ)) ، أدارة المطبعة المنيرية – القاهرة ، د. ت .
23. شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش ت 643 هـ ، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية – حلب ، ص1 ، 1973 م.
24. طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شبهة ((تقي الدين الاسدي الشافعي ت851هـ)) تحقيق . د. محسن غياض ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ، 1974 م.
25. العروض : ابن السراج ت 316 هـ ، تحقيق . د. عبد الحسين الفتلي ،مجلة كلية الآداب – جامعة بغداد ، العدد الخامس عشر ، 1972 م .

26. عمدة الصرف : كمال إبراهيم ، مطبعة الزهراء – بغداد ، ط2 ، 1376 ه – 1957م.
27. الكتاب سيبويه ((أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180 هـ)) ، تحقيق.عبد السلام هارون ،عالم الكتب – بيروت ، ط3 ، 1983م. طبعة الاميرية الكبرى – بولاق، ط 1، 1317هـ .
28. اللباب في تهذيب الأنساب : عز الدين ابن الأثير الجزري ت 630 هـ ، مكتبة المثنى ، بغداد ، د . ت .
29. لسان العرب: ابن منظور ((أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت711هـ)) ، دار صادر – بيروت 1955 م .
30. معجم الأدباء : ياقوت الحموي ((شهاب الدين أبو عبد الله ت 626هـ)) ، دار المستشرق ، بيروت – لبنان ، د. ت .
31. المفصل في علم العربية : الزمخشري ت538هـ، تحقيق. محمد محيي الدين عبد الحميد ، عني بنشره محمود توفيق، مطبعة حجازي – القاهرة د.ت .
32. المقتضب : المبرد ((أبو العباس محمد بن يزيد 285 هـ)) ، تحقيق . محمد عبد الخالق عضيمة ، علم الكتب – بيروت ، د. ت .
33. الممتع في التصريف : ابن عصفور ت 669 هـ ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المطبعة العربية – حلب ، ط1 ، 1390هـ- 1970م.
34. المنصف في تصريف المازني: ابن جني ت 293 هـ ، تحقيق . إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي و أولاده – مصر ، ط1 ، 1373 هـ- 1954 م .
35. المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي – : د.عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1980 م .
36. النحو الوافي : عباس حسن، مطابع دار المعارف– مصر، ط3، 1974 م .
37. النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ت 833 ه ، تصحيح و مراجعة علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، د. ت .
38. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ت 911 ه ، تحقيق . عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سلام مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت .
39. الوافي بالوفيات : الصفدي ((صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764)) ، دار النشر فرانز شتاينر بفيسباون ، ط2 ، 1961 م .

40. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان : أبن خلكان ((أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ت681 هـ ، تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط1 ، 1948 م.

Abstract

Ibn AL-sarraje had occupied a great position in the field of grammatical and linguistic studies . He used to have many composed literatues in this field including the book " Summary in Grammer " the nature of the research came to the inflection study and I made it in five subjects , as

Ibn AL-Sarraj had divided inflection to five divisions , which are: " Addition - replacement – omitting - change and transfer – syneresis - " for each of these division I had discuss what

Ibn AL-Sarraj had mentioned in this subject .

Finally , this thesis is only a humble work in which I tried to put my best efforts in order to serve our Arabic language .